سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: مرحلة الثورة الصناعية الأولى

ثانياً: مرحلة الثورة الصناعية الثانية

ثالثاً: مرحلة الثورة الصناعية الثالثة

أولاً: مرحلة الثورة الصناعية الأولى

مرّ النظام الاقتصادي العالمي بثلاث مراحل، تغيّرت فيها العلاقة بين المكونات الأربعة: «المنشأة، السوق، الدولة، العالم»؛ حيث تغيّرت طبيعة المنشأة التي تمثّل مركز اتخاذ القرار على المستوى الجزئي، وعبَّرت هذه التغيرات عن نفسها بتغيُّر في قواعد عمل السوق، كما تغيّر دور الدولة التي هي مركز اتخاذ القرار على المستوى الكلي، وانتقلت البنية العالمية من نظام دولي إلى نظام عالمي[1]، وتُعتبر العولمة الاقتصادية نتاج المرحلة الثالثة.

وشهدت مرحلة الثورة الصناعية الأولى استخدام البخار والفحم، وشغلت بريطانيا موقع القيادة فيها، وأحدثت هذه الثورة قفزة هائلة في تقنية الإنتاج وإنتاجية العمل؛ نتيجة استعمال الآلة في الصناعة (صناعات النسيج والحديد ...).

وكانت المنشأة هي المنتج المفرد الذي يعمل في ظل منافسة حرة؛ حيث ساد الاعتقاد بحرية الفرد، وبأنه لا يوجد تناقض بين سعي الفرد لزيادة أرباحه وبين مصلحة المجتمع، وتركّز مجال النشاط الإنتاجي في هذه المرحلة في السوق الداخلية، أما الدولة فتولّت وظيفة الحارس (الدولة الحارسة)؛ حيث لا تتدخل في الحياة الاقتصادية، وتهتم فقط بخدمات الأمن والدفاع والعدالة.

كما اتصفت هذه المرحلة بخضوع العالم لظاهرة الاستعمار تقوده بريطانيا

(١) راجع: المرجع السابق، ص: ٢٥٦-٢٦١.

أكبر دولة استعمارية؛ بهدف إيجاد أسواق للمنتجات الصناعية، وكانت الآليتان الاقتصاديتان الرئيستان لهيمنتها هما: حرية التجارة وقاعدة صرف الإسترليني بالذهب[1].

إن تسابق الدول الصناعية للحصول على المستعمرات أدى إلى صراع بينها، وتحوّل إلى حروب انتهت بالحرب العالمية الأولى.

ثانياً: مرحلة الثورة الصناعية الثانية

شهدت استخدام الكهرباء والنفط وقادتها الولايات المتحدة، وظهرت صناعة السيارات والطائرات والصناعات الاستهلاكية...، واتخذت المنشأة شكل الشركة الوطنية الكبيرة، وهو ما أدى إلى تنامي قدراتها الاحتكارية، وأصبح من مقومات استمرار هذه الشركات الضخمة في الأسواق هو التطوير المستمر للمنتجات، فكان لا بدّ لها من اتساع الأسواق وتجاوز حدود القطر.

ونتيجة للكساد العالمي في الثلاثينيات تغيّر دور الدولة، وأصبحت تتدخّل في الحياة الاقتصادية للتخفيف من حدّة الأزمات الاقتصادية (الدولة المتدخِّلة) في المعسكر الرأسمالي و(الدولة المنتجة) في المعسكر الاشتراكي و(الدولة الموجِّهة للتنمية) في الدول النامية.

كما اتصفت هذه المرحلة ببروز أمريكا محلّ بريطانيا كقوة استعمارية واقتصادية مهيمنة بعد الحرب العالمية الثانية، وشكلت آليتين اقتصاديتين مشابهتين لآليتي المرحلة الأولى وهما: حرية التجارة وقاعدة صرف الدولار بالذهب[2].

وتحوّل العالم إلى كتلتين: كتلة رأسمالية (الولايات المتحدة) وكتلة اشتراكية (الاتحاد السوفياتي)، كما برزت قضية التنمية في العالم الثالث.

---

(١) محمد الأطرش، «تطور النظام الدولي»، مجلة المستقبل العربي، ع ١٧١، (١٩٩٣/٥)، ص: ٤٩.

(٢) المرجع السابق، ص: ٥٠.

ثالثاً: مرحلة الثورة الصناعية الثالثة

شهدت ثورة تكنولوجية أدت إلى ظهور الحاسب الآلي وتطور الصناعات الهندسية والكيميائية والطاقة الذرية، وتولّت الولايات المتحدة القيادة، كما ظهرت المعرفة كعنصر إنتاجي مهم وتقدّمت على رأس المال؛ حيث «تم الانتقال من الموجة الثانية الصناعية إلى الموجة الثالثة الخدمية»[1].

وفي هذه المرحلة كان التغيير على الصعيد الإنتاجي؛ حيث تم الانتقال من تطوير المنتجات إلى تطوير أساليب الإنتاج والإدارة، وتحوّلت المنشأة من الشركات الكبيرة إلى عابرات قوميات (شركات متعددة الجنسيات)، ونتيجة لذلك نشأت وتطورت ظاهرة تدويل الاقتصاد وأسواق المال والخدمات لتتجاوز الحدود الوطنية، وتم الانتقال إلى عالمية السوق؛ حيث لم تَعُد حدود الدولة هي حدود السوق؛ بل أصبح العالم كله مجالاً للتسويق في السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات والأفكار والتكنولوجيا (العولمة).

أما الدولة، فقد اختلفت مهامها بحسب الموقع، فهي في الدولة المتقدمة «دولة مدبِّرة» تسهر على تدبير احتياجات الشركات المتعددة الجنسيات المنطلقة أساساً من أراضيها، وهي في الدول المتخلفة «دولة ضعيفة» مسؤولة على تهيئة البيئة التي تراها هذه الشركات ملائمة لها.

كما تتصف هذه المرحلة بالتكتلات الاقتصادية في العالم، استناداً إلى اعتبارات جغرافية واقتصادية وهي: كتلة أمريكا الشمالية، كتلة أوربا الموحَّدة، الكتلة الآسيوية.

من خلال هذه الدراسة التاريخية لتطور النظام الاقتصادي العالمي؛ يتبيّن لنا أن العولمة الاقتصادية غيّرت من صيغة المنشأة؛ ومن ثمّ دور الدولة، صحبه تغيُّر موضوعي آخر هو التغيُّر في أهمية عناصر الإنتاج؛ حيث ظهرت المعرفة، وغيّرت من مفهوم التراكم، وأصبحت هي أهم مصادر القوة السياسية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية!

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٢٥٩.